



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● البنك الدولي: العديد من الدول في أفريقيا ترغب في نقل تجربة الإسكان الاجتماعي في مصر^١.

- أشادت بعثة مجموعة البنك الدولي، بالنتائج التي حققتها مصر في ملف الإسكان الاجتماعي الذي يعد أحد أكبر البرامج من نوعها على مستوى العالم بما يعزز جهود توفير السكن الملائم للمواطنين الأقل دخلاً. جاء ذلك خلال لقاء الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، بعثة مجموعة البنك الدولي برئاسة مارينا ويس، المديرية القطرية لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك، وروبير بوجودا، مدير العمليات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- وأكد وفد البنك أن هذا النموذج دفع العديد من الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي أن تبدأ الاستفسار عن هذه الجهود وإمكانية إعادة تكرارها مع البنك الدولي من أجل تنفيذ ذات النموذج في الدول المختلفة لاسيما الأفريقية، كما أكدت البعثة حرص مجموعة البنك الدولي على الاستمرار في التعاون والمضي قدماً من أجل التوسع في هذا البرنامج دعماً لرؤية الحكومة المصرية الهادفة للتوسع في تمويل الوحدات السكنية للمواطنين.

● ارتفاع تصنيف مصر بمؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٢١.

- أصدر البنك الدولي مؤشرات الحوكمة العالمية خلال شهر سبتمبر الماضي؛ حيث ارتفع تصنيف مصر بغالبية المؤشرات بفضل جهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتفعيل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.
- وعكست مؤشرات البنك الدولي، نتائج جهود الدولة في ملفات مكافحة الفساد والحوكمة وسيادة القانون؛ حيث تضمنت النتائج ارتفاع تصنيف مصر في مؤشر السيطرة على الفساد، والذي يقيس مدى استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال المختلفة من الفساد، الكبير والصغير، ومدى سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على القرارات، وكذلك مؤشر سيادة القانون، وهو معني بقياس مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع، وبالأخص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمالية حدوث جرائم وعنف.
- وتضمنت النتائج ارتفاع تصنيف مصر في مؤشر جودة الأطر التنظيمية، والذي يقيس مدى قدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات جيدة، من شأنها أن تساعد على تعزيز تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهو معني بقياس احتمالية وجود عدم استقرار سياسي أو عنف ناتج عن الأوضاع السياسية بما في ذلك الإرهاب، وكذلك مؤشر حرية الرأي والمسائلة، والذي يقيس حرية التعبير والإعلام، ومدى مشاركة المواطنين في اختيار الحكومات وإنشاء النقابات والاتحادات.

● وكالة الطاقة الدولية: تخفض توقعاتها بشكل طفيف بشأن الطلب على النفط^٢.

- حافظت وكالة الطاقة الدولية على توقعاتها بارتفاع معتدل في الطلب على النفط هذا العام والعام المقبل، على خلفية "احتمال أن يتجه الاقتصاد العالمي نحو الركود"، وفقاً لتقريرها الشهري الذي أصدرته الأربعاء.
- ومع ذلك، رفعت الوكالة بشكل طفيف توقعاتها بالزيادة مقارنة بالشهر السابق، مشيرة إلى ارتفاع استهلاك الديزل في الربع الرابع من هذا العام.. وبالتالي من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط بمقدار ٢,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢.
- أشارت الوكالة إلى أن الطلب على الديزل، في الصين أو حتى في الشرق الأوسط، وتحول بعض الصناعيين الأوروبيين من الغاز المكلف للغاية إلى النفط، من شأنهما التعويض عن الزيادة المنخفضة في شحنات النفط لقطاع الصناعات الكيماوية في آسيا وأوروبا.

¹ <https://gate.ahram.org.eg/News/3874466.aspx>

² <https://www.alborsaanews.com/2022/10/12/1586087>

³ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1182118.html>

● **صندوق النقد الدولي: ٦٩ دولة تحتاج لـ ٣٦ مليار دولار للتعامل مع آثار "كوفيد".**

- صرح صندوق النقد الدولي إن أقر ٦٩ دولة في العالم بحاجة إلى ٣٦ مليار دولار إضافية على مدى خمس سنوات لمواجهة تداعيات "كوفيد-١٩" وإعادة بناء خطط التنمية وزيادة الدخل.
- من ذلك المبلغ، سيتم تخصيص ١٧٠ مليار دولار لمعالجة آثار الوباء مثل الخسارة التعليمية وتفاقم الفقر وتعزيز الاحتياطات. أوضح الصندوق ومقره واشنطن في تقرير صدر مؤخراً أن المبلغ المتبقي مطلوب لمساعدة الدول منخفضة الدخل على اللحاق بمتوسط نسبة الإنفاق في الأسواق الناشئة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦.
- صرح الصندوق: "الصدمات المركبة الناجمة عن الوباء وحرب روسيا في أوكرانيا أثرت بشكل غير متناسب على البلدان منخفضة الدخل" " تواجه تلك الدول حالياً التحدي المتمثل في استئناف تقارب مستويات الدخل في ظل بيئة اقتصادية عالمية ضعيفة ومبهمة".
- تعاني الدول الفقيرة من التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الغذاء والطاقة المرتفعة، في حين تواجه مستويات الديون القياسية وتغير المناخ وتباطؤ النمو أو الركود. تظهر حسابات صندوق النقد الدولي أن حوالي ثلث الاقتصاد العالمي سيشهد على الأقل ربعين متتاليين من الانكماش هذا العام والعام المقبل وأن الناتج المفقود حتى عام ٢٠٢٦ سيكون ٤ تريليونات دولار.
- دفعت الأسعار المرتفعة للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم لتشديد السياسة النقدية، وقد أدى الموقف الجريء للاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة قوة الدولار. في الوقت نفسه، لدى الدول النامية نحو ربع تريليون دولار من الديون المتعثرة التي تهدد بخلق سلسلة تاريخية من التخلف عن السداد.
- خسرت الدول الـ ٦٩ - التي يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تلك المؤهلة للحصول على أموال من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر - عدة سنوات من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في مجالات مثل الحد من الفقر ونشر التعليم. معظم تلك الدول توجد في أفريقيا.
- صرح صندوق النقد الدولي في بيان مصاحب للتقرير: "مع وجود تحديات أكبر في ظروف أكثر تقييداً للموارد، أصبحت إزالة الحواجز الهيكلية أمام النمو المستدام والشامل أكثر أهمية من أي وقت مضى".
- أفاد الصندوق إن المسؤولين "يجب أن يستخدموا كل الأدوات المتاحة" لمحاربة التضخم وحماية الضعفاء والحفاظ على النمو واحتواء مخاطر الديون وإدارة مخاطر القطاع المالي.
- أضاف أنه ينبغي للبلدان أن تضع في اعتبارها الحفاظ على أطر موثوقة للسياسة المالية والنقدية وألا تغفل عن القضايا طويلة الأجل مثل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والرقمنة.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تصدر تقريراً حول مستهدفات العام المالي الحالي في مجال الخدمات التعليمية⁵

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً حول مستهدفات خطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢ في مجال الخدمات التعليمية. وقد صرحت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن التعليم يُعد ركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية وتووير المعارف الإنسانية لمواكبة مُستجدات العصر ومُتطلّبات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي والثورة الصناعيّة الرابعة، ولتعزيز التنافسيّة الدوليّة في شتى مناحي الحياة، ولذا، يأتي قطاع التعليم في مُقدّمة القطاعات التي تُولّيه الدولة عناية كبيرة وأولويّة عند تخصيص الموارد وتقرير خيارات البرامج والمشروعات التنمويّة، مشيرة إلى أن الاستثمارات الكليّة لقطاع التعليم بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تُقدّر بنحو ٧٧,٢ مليار جنيه .

وأوضح تقرير وزارة التخطيط أنه من المُستهدف زيادة إنتاج قطاع التعليم خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى نحو ٢١٤,٨ مليار جنيه مُقابل نحو ١٨٤,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بنسبة ١٦,٣%، مشيراً إلى مُستهدفات التعليم قبل الجامعي بخطة ٢٠٢٣/٢٢ والمتمثلة في خفض كثافة الفصول من خلال إنشاء وإحلال وتجديد ٢٥ ألف فصل في كافة المراحل التعليمية، وذلك لمواكبة الزيادة المستمرة في مُعدل النمو السنوي لعدد الطلاب الذي يصل إلى ٣,٩% (حوالي ٧٨٠ ألف طالب سنويًا)، لخفض كثافة الفصول وإتاحة خدمات التعليم في المناطق المحرومة، باستثمارات قدرها ١٥,٤ مليار جنيه عام الخطة بمُعدل زيادة ٤٠% عن استثمارات عام ٢٠٢٢/٢١، إلى جانب تحسين تنافسية مُخرجات التعليم قبل الجامعي عن طريق إنشاء ١٠ مدارس يابانية جديدة بالإضافة إلى مدارس النيل ومدارس (STEAM) والمدارس الرسمية الدولية والقومية، فضلاً عن إنشاء ٢٠ مدرسة جديدة للتكنولوجيا التطبيقية باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه، فضلاً عن توجيه ٣,٧٥ مليار جنيه لتوفير أجهزة التابلت لطلاب المرحلة الثانوية، توجيه ٨٧٤ مليون جنيه للتوسّع في توفير الشاشات والفصول الذكية، وتجهيز المدارس بفصول الفراغات الذكية باعتمادات ٣٢٤ مليون جنيه، ونحو ١,٢ مليار جنيه لتطبيق "الجدارات" في مدارس التعليم الفني والمدارس التطبيقية، وكذا توجيه ٧٠٠ مليون جنيه لبنك المعرفة (قناة مدرستا).

ومن خلال المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" مستهدف إنشاء وتطوير نحو ١٣,٨ ألف فصل دراسي، وصيانة ١٤٣٠ مدرسة في إطار المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة"، ومستهدف من خلال مبادرة تطوير الفصول في التجمّعات الحضرية: إنشاء وتطوير وتوسعة ٨٤٠٠ فصل في كافة المراحل التعليمية، بـ ٧٥ تجمعاً حضريًا، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، كما تستهدف الخطة مُواصلة خفض مُعدل محو الأمية إلى ١٧% عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقابل ١٩% عام ٢٠٢٢/٢١.

وفيما يتعلّق بمستهدفات التعليم الجامعي بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ فإنها تتضمن التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية حيث تستهدف الخطة توجيه ٤٤٢ مليون جنيه لاستكمال إنشاء وتشغيل ٦ جامعات تكنولوجية (٦ أكتوبر، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود بالغربية، برج العرب بالإسكندرية)، بطاقة استيعابية ٢٢,٥ ألف طالب، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية نحو ٩ جامعات، وذلك في إطار اهتمام الدولة لتوفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية متكاملة ذات جودة مناظرة لنظم الجودة العالمية، علاوة على التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية حيث تستهدف الخطة توجيه ٤,٤ مليار جنيه في العام (٢٠٢٣/٢٢)، لإنشاء وتشغيل ١٥ جامعات أهلية منها (الزقازيق، بنها، بني سويف، المنصورة، أسيوط، حلوان، الوادي الجديد، السويس، المنيا، المنوفية) بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، وذلك في إطار الاهتمام، الذي توليه الدولة بالتوسع في إتاحة التعليم الجامعي، وفقاً للعلوم التكنولوجية الحديثة والتخصصات العلمية المتطورة، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجية "خفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل".

⁵ <https://www.sis.gov.eg/Story/247230/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9?lang=ar#:~:text=%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%A7%20%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%20%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A,%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%2022.5%20%D8%A3%D9%84%D9%81%20%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%8C%20%D9%84%D9%8A%D8%B5%D9%84>

وأضاف التقرير أنه من المُخطَّط توجيه نحو مليار جنيه لتطوير ١٥٤ مركز اختبار في كافة الجامعات الحكومية، بمعدل نمو ١٢٥% مقارنة بالمتوقع في العام (٢٠٢٢/٢١)، الأمر الذي يُسهم في تحقيق هدف الاستراتيجية "تطوير البنية التحتية التكنولوجية"، إلى جانب زيادة معدلات الإتاحة والجودة في منظومة التعليم الجامعي، من خلال: إنشاء الجامعة المصرية الفرنسية بالقاهرة، باعتمادات ٣٢٥ مليون جنيه، تجهيز مبنى الرئيسي بالفرع الدولي لجامعة القاهرة في ٦ أكتوبر، باعتمادات ٢٢٣ مليون جنيه، إنشاء جامعة سنجور ببرج العرب بمحافظة الإسكندرية باعتمادات ٢٠٠ مليون جنيه، إنشاء مبنى لكليتي الفنون التطبيقية والتربية النوعية بجامعة بنها، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه، إنشاء كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى إنشاء مبنى كلية علوم بمدينة أبو رديس بمحافظة جنوب سيناء، باعتمادات ٨٠ مليون جنيه .

وتتضمن مشروعات قطاع البحث العلمي ٢٠٢٣/٢٢ مشروعات معهد بحوث الالكترونيات بتكلفة ٣٨٥ مليون جنيه، هيئة الاستشعار من البعد وعلوم الفضاء ٤٤٠ مليون جنيه، مركز بحوث وتطوير الفلزات ٤٠٩ مليون جنيه، الهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ١٥٢,٧ مليون جنيه، معهد بحوث امراض العيون ٢٧١ مليون جنيه، مشروعات المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد ٤٠٩ مليون جنيه، إلى جانب مشروعات المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية ٢٨٤ مليون جنيه، هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار ٦١٥ مليون جنيه، معهد تيودور بلهارس ١٠٨ مليون جنيه، المعهد القومي للقياس والمعايرة ٢٣٧ مليون جنيه.

● السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي: الدولة حريصة على توازن الأسواق وضمان توافر السلع بسعر عادل^٦

وأكد السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن هناك حرصاً شديداً من الدولة، في ظل الوضع الاقتصادي العالمي وتداعياته العالمية والمحلية، على إحاطة المواطن بالمستجدات والإجراءات التي تتم على أرض الواقع؛ لزيادة التواصل بين المواطن والحكومة.

وأوضح سيادته أن هدف الدولة في تلك المرحلة يتمثل في التخفيف من وطأة وأثر الأزمة الطاحنة على المواطن المصري، مؤكداً أن الدولة تتحمل أعباء مالية بالغة عن المواطنين في ظل الدعم المُقدم والخدمات التي لم تشهد زيادة في أسعارها، وغير ذلك من الإجراءات.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه في ظل متابعة شكاوى المواطنين المُستمرة خلال الفترة الماضية، والتي كان يتم رصدها مباشرة من خلال منظومة الشكاوى التابعة لمجلس الوزراء، أو المقالات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي، تبين أن أكثر ما يؤرق المواطن هو "عدم انضباط الأسعار" واستغلال البعض للأزمة من أجل وضع أسعار مُبالغ فيها للسلع. وفي هذا الشأن، أوضح الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة سعت خلال الفترة الماضية لمواجهة تلك المشكلة؛ حيث تم عقد اجتماع، منذ أيام قليلة، مع مجموعة من الوزراء والمسؤولين، كما تمت مناقشة الموضوع بصورة مُوسعة في اجتماع مجلس الوزراء اليوم.

وأكد أن الدولة تحرص على توازن الأسواق وضمان توافر السلع بسعر عادل يراعي جميع الفئات، وبناءً عليه، أوضح أنه من غير المقبول على الإطلاق وجود بعض المنافذ التجارية الصغيرة والخاصة التي لم تقم بتحديد أو وضع السعر على السلعة، وبالتالي يتلاعب التجار أو الباعة بالسعر.

كما أشار الدكتور/ مصطفى مدبولي، إلى أن القوانين واللوائح تُجبر كافة المنافذ على وضع الأسعار على السلع بمختلف أشكالها؛ وبالتالي سيتم إعطاء مهلة أسبوعين - فقط لا غير - لكل المنافذ التجارية على مستوى الجمهورية، لوضع أسعار السلع على السلعة بحيث يكون واضحاً ومُعلنًا للمواطن، وبعد انتهاء الأسبوعين، تم تكليف كل أجهزة الدولة، بدءاً من وزارة التموين، وجهاز حماية المستهلك، والمحافظات، وكذا وزارة الداخلية، بالنزول إلى الأرض والتحري للتأكد من وجود الأسعار بشكل واضح على السلع المختلفة.

وصرح سيادته إنه سيتم اتخاذ إجراءات عقابية حاسمة ضد المنافذ غير الملتزمة بذلك، وستصل إلى الغلق وإعادة بيع السلع الموجودة فيها بمنافذ الدولة بسعر مُعلن، حيث إننا نشهد ظروفاً استثنائية، مُشددًا على أن الحكومة لا يمكن لها في ظل هذه الظروف أن تترك فئة تُتاجر بالمواطنين، وتسعى لاستغلال الظرف لتحقيق مكسب زائد عن المنطق والسعر العادل، مؤكداً أن الدولة لم تتدخل لتحديد السعر، ولكن ستفرض مبدأ بأن يكون السعر مُعلنًا على كل سلعة معروضة. وأضاف رئيس الوزراء أنه فيما يخص السلع الاستراتيجية، التي تمس حياة المواطن اليومية، فإنه سيتم التنسيق بشأنها بالكامل مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات، من أجل تحديد مدى سعري لهذه السلع الاستراتيجية تحديداً، طبقاً لمعايير يتم التوافق بشأنها، منها الجودة، والنوع، بحيث يكون سعر الكيلو منها يتراوح ما بين رقم كذا إلى رقم كذا، وأن يتم الإعلان عن هذه الأرقام للالتزام بها من كل سلاسل البيع، مع مراجعتها وتعديلها بصورة شهرية، للتأكد في كل حين من أنها متوافقة مع أسعار السلع ومدخلاتها، بالتنسيق بين الدولة وأجهزتها.

⁶ <https://amwalalghad.com/2022/12/14/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%b5%d9%88%d9%86-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82/>

%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82/

%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82/

%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a7%d9%82/

- وأكد سيادته أن هذه الإجراءات تعد مهمة جداً في هذه المرحلة، من أجل الحفاظ على استقرار توافر السلع للمواطن بالسعر العادل، مشدداً على أن الدولة لن تصمت على أي نوع من المغالاة واستغلال الموقف، حيث يبدأ تنفيذ تلك الإجراءات على الفور بعد وضع كافة الآليات اللازمة، موضحاً أنه سيكون هناك مهلة أسبوعين فيما يخص موضوع إعلان أسعار السلع المعروضة في كافة المنافذ، كما سيتم التنسيق مع اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات، فيما يخص السلع الاستراتيجية بحيث يتم تحديد المدى السعري لها، ليكون المواطن على دراية عندما يذهب للشراء من أي مكان، كما سيتم تحديث هذا السعر باستمرار للتأكد دوماً أنه السعر العادل لبيع كل سلعة.
- ولفت رئيس الوزراء إلى أن الدولة يهملها أن يحقق التاجر والصانع مكسباً، ولكن بالسعر العادل، كما يجد المواطن السلعة متوافرة، مشيراً إلى أنه برغم تحمل الدولة تكلفة كبيرة فيما يخص بطاقات التموين، لاسيما مع استكمال مبادرة الرئيس السيسي بزيادة المُخصصات على بطاقات التموين خلال العام المالي، ليستفيد المستحقون من هذه المبادرة، إلا أن الدولة حريصة على أن تضمن لباقي المواطنين توافر السلع بالسعر العادل، وهذه هي رسالة الحكومة للسوق، فهل لا تتدخل في التسعير، ولكن يهملها انضباط الأسعار وأن يكون السعر عادلاً، دون مغالاة على المواطن، حيث إن كافة أجهزة الدولة مُكلفة بمراقبة ومتابعة هذا الموضوع، واتخاذ كل الاجراءات الحاسمة لتنفيذ تلك الاجراءات على الأرض فوراً.
- وعقب رئيس الوزراء على عدد من الأسئلة، حيث أجاب على سؤال يتناول إجراءات الحكومة لتيسير دخول مستلزمات الإنتاج إلى الموانئ، موضحاً أنه وفي ضوء توجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، للبنك المركزي والحكومة، بإنهاء الاعتمادات المستندية في خلال مدة أقصاها شهرين، فإنه يتم العمل في هذا الإطار، عبر خطة توفير الموارد الدولارية حتى نهاية السنة المالية الحالية، التي من شأنها تحقيق التوازن المأمول في السوق، وذلك لحل مشكلة مستلزمات الإنتاج الموجودة بالموانئ، وتعي الحكومة هذا الأمر، وتعمل بالتنسيق مع البنك المركزي على أرض الواقع في ضوء الإمكانيات المتاحة، لحل هذه المشكلة في مدى زمني أقل من شهرين.
- ورداً على تساؤل حول ضرورة تحمل القطاع الخاص جزءاً من العبء الموجود حالياً، أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة تعمل على تشجيع ودعم القطاع الخاص، الذي يسهم في التنمية الاقتصادية، موضحاً أن الحكومة لن تتدخل بالتسعير بصورة مباشرة، كما سبق وأكد في التصريحات، ولكن سوف تعمل على التنسيق مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات، بما يضمن حق المستثمر والمواطن.
- وأوضح سيادته أن هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو ضبط الأسعار، حتى لا تحدث مبالغة تمثل عبئاً على المواطن، بالتزامن مع حرص الحكومة على التواجد بالشارع المصري ومعرفة ما يمر به المواطن كمستهلك، وبالتالي فإن السلع الاستراتيجية الأساسية التي تمس المواطن، من المعروف مداها السعري، ينبغي الحفاظ عليه، وهو ما تحاول الحكومة العمل عليه وعدم السماح بالمغالاة في الأسعار.
- وفي نفس الوقت أشار إلى أن للقطاع الخاص الحق في تحقيق مكاسب عادلة في ضوء الظروف الصعبة الحالية، والدولة دورها مراقبة الأسواق، والعمل على طمأنة المواطنين بتواجد السلعة وعدم اختفائها الفترة القادمة.
- **السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوافق على منح ٨ مشروعات استثمارية الرخصة الذهبية^٧.**
- وافق مجلس الوزراء على منح الرخصة الذهبية لعدد ٨ مشروعات استثمارية تقدمت إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للحصول على الرخصة والاستفادة من مزاياها. المشروع الأول يخص شركة "هاير إلكترونيك إيجيبت ليمتد"، ويتمثل في إقامة مجمع صناعي للأجهزة الكهربائية، في المنطقة الصناعية الواقعة جنوب غرب مدينة العاشر من رمضان، بتكلفة استثمارية ١٣٥ مليون دولار، ويتيح تشغيل نحو ١٥٠٠ عامل وفني وإداري.
- والمشروع الثاني يخص شركة "يازاكي لأنظمة التوزيع الكهربائية - مصر"، ويتمثل في تصنيع أنظمة التوزيع الكهربائية للسيارات بكافة أنواعها، بنظام المناطق الحرة الخاصة، بمنشأة كمال بمحافظة الفيوم، بتكلفة استثمارية ٣٠ مليون دولار، ويتيح تشغيل ٣ آلاف عامل.
- أما المشروع الثالث فيخص "شركة اس اي وايرنج سيستمز إيجيبت"، لتصنيع الأنظمة السلكية الكهربائية للسيارات والمركبات بكافة أنواعها، بالمنطقة الصناعية "جنوب المستثمرين" في مدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، بحجم تكلفة استثمارية ١٠٠ مليون يورو، ويتيح فرص تشغيل تصل إلى ١٠ آلاف عامل، كما تعترم الشركة إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات والمركبات بكافة أنواعها في العالم.
- ويتمثل المشروع الرابع في إقامة وتشغيل مصنع خاص بـ "شركة العربي جروب للتنمية الصناعية والتجارية"، لتصنيع وتجميع كافة الأجهزة المنزلية والكهربائية والمرئية المصنعة ونصف المصنعة ومكوناتها، بالمنطقة الصناعية في مدينة قويسنا بمحافظة المنوفية، بحجم تكلفة استثمارية ٨,٨ مليار جنيه، ويتيح تشغيل نحو ١٤ ألف عامل وموظف.

⁷ <https://almalnews.com/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d9%8a%d9%88%d8%a7%d9%81%d9%82-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d9%86%d8%ad-8-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d8%b3%d8%aa/>

- والمشروع الخامس تنفذه "شركة مصر للهيدروجين الأخضر"، ويتمثل في إنتاج الهيدروجين الأخضر من محطة إنتاج بقدرة ١٠٠ ميجاوات بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويوفر المشروع فرص عمل لنحو ١٠٠ عامل، بتكلفة استثمارية ١٣٥ مليون دولار.
- وتقدمت بالمشروع السادس "شركة مصر للأمونيا الخضراء"، ويتمثل في إنتاج الأمونيا الخضراء بقدرة ١ مليون طن / سنة، بمصنع في المنطقة الصناعية بالعين السخنة، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بحجم تكلفة استثمارية ٥,٥ مليار دولار، وسوف يتيح فرص التشغيل لـ ١٠ آلاف عامل في مرحلة الإنشاء و ٦٠٠ عامل في مرحلة التشغيل.
- ويتمثل المشروع السابع في إقامة وتشغيل مصنع خاص بـ "شركة مدينة اللقاحات والبيوتكنولوجي"، لتصنيع وتعبئة وتغليف اللقاحات والأمصال البشرية والبيطرية بكافة أنواعها والمستحضرات البيولوجية والمشخصات والبيوتكنولوجي ومستلزماتها، بتقاطع طريق الإسماعيلية مع طريق سراييوم، بحجم تكلفة استثمارية نحو ٣,٨ مليار جنيه، وسوف يعمل به ٣٢٥ موظفاً.
- وتقدمت بالمشروع الثامن والأخير "شركة سي إف سي للأعلاف والكيماويات"، ويتمثل مشروعها في تصنيع الأعلاف والكيماويات والمغذيات النباتية، بنظام المناطق الحرة الخاصة، بمنطقة الهو الصناعية بمحافظة قنا، بتكلفة استثمارية ٤٠٠ مليون دولار، ويتضمن عدد ٢٦٠٠ عامل.

● **الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة تستعرض نتائج وتوصيات مؤتمر المناخ COP27.**

- أكدت الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، فؤاد أن مصر واجهت عدد من التحديات والصعوبات عند تقديمها ملف طلب استضافة مؤتمر المناخ COP27، مضيفة أن الدولة المصرية من خلال التعاون بين وزارتي البيئة والخارجية استطاعت حشد الأصوات داخل الاتحاد الإفريقي وتقديم ملف استضافة المؤتمر نيابة عن القارة الإفريقية، مضيفة أن ذلك جاء بالتزامن مع تسليم مصر رئاسة مؤتمر التنوع البيولوجي والذي ترأسته مصر لمدة ٣ أعوام من عام ٢٠١٨ حتى أكتوبر ٢٠٢١، لافتة أن ذلك يعد في تاريخ العمل البيئي الدولي سبق لا يحدث كثيراً وهو أن تستضيف دولة أكبر اتفاقيتين بينيتين دوليتين تاليا (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي).
- وأضافت أن التحديات التي واجهت الدولة المصرية في استضافة المؤتمر نيابة عن القارة تمثلت في عامل التوقيت حيث تم التحضير لهذا المؤتمر حوالي ١١ شهراً فقط في حين حظيت الدولتين المستضيفتين لمؤتمر المناخ السابق واللاحق COP26 و COP28 بفرصة عامين كاملين للإعداد للمؤتمر فضلاً عن اهتمام القيادة السياسية من خلال قرار فخامة رئيس الجمهورية بتحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء ومستدامة، إضافة إلى عملية التنظيم والذي تم فيه بذل جهد كبير من خلال لجنة عليا تم تشكيلها برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي حيث تم وضع خطة متكاملة للتحضير للمؤتمر حيث شمل الجانب اللوجستي ١٥ مساراً، فضلاً عن دور المنسق الوزاري الذي شرفت برئاسته لتنسيق هذه المسارات وربطها ببعض.
- وتابعت الدكتورة/ ياسمين فؤاد أن محور، التنفيذ على مستوى شرم الشيخ ركز على ٤ محاور منها ما هو خاص بالطاقة الجديدة والمتجددة والذي بذلت فيه وزارة الكهرباء والطاقة ومحافظة جنوب سيناء جهداً كبيراً إضافة إلى القطاع الخاص المصري من أجل إدخال ١٥ ميجاوات من الطاقة الجديدة والمتجددة لمدينة شرم الشيخ، ووضع ألواح شمسية على ٦٠ فندق وعمل محطات شحن كهرباء، فضلاً عن أنه لتحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء كان لابد العمل على تدريب كل الأفراد والعاملين داخل المدينة، إضافة إلى العمل على تطوير منظومة المخلفات وتقديمها كنموذج متكامل داخل المدينة حيث تم ذلك من خلال شراكة وتحالف مصري إمارتي.
- وأضافت أن المحميات الطبيعية بمدينة شرم الشيخ تم رفع كفاءتها من خلال رفع كفاءة الطرق بها وتطوير مركز الزوار واستثمار للقطاع الخاص بمحميتي رأس محمد ونبق بمشاركة المجتمع المحلي لتلك المحميات، مؤكدة على حرص الدولة المصرية على جعل شعار المؤتمر "معا للتنفيذ" من خلال البدء بمدينة شرم الشيخ كواقع عملي ملموس ونموذج يمكن تقديمه للمشاركين.
- وأشارت وزيرة البيئة أن عدد المشاركين بلغ ٥٠ ألف مشارك مقارنة بـ ٣٦ ألف مشارك بمؤتمر جلاسكو كما أن مساحة الأجنحة بالمنطقة الزرقاء تم توسعتها بعد التقدم بطلبات لتصبح مساحتها ٣٦ ألف متر مربع ثلاث أضعاف مؤتمر جلاسكو، وإنشاء ١٠ أبواب للدخول والخروج لتسهيل عملية المشاركين مقارنة بباب واحد، ووصلت مساحة المنطقة الخضراء إلى ٢٠ ألف متر مربع بينما كانت بمؤتمر جلاسكو ٤ آلاف متر مربع.
- ولفتت إلى توجيه فخامة السيد رئيس الجمهورية بضرورة تقارب المنطقة الخضراء للمنطقة الزرقاء وأن تكون قادرة على استيعاب المجتمع المدني والشباب والمرأة والقطاع المصرفي داخل ٥ خيم، حيث تناولت الموضوعات

⁸ <https://www.sis.gov.eg/Story/246900/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-27-cop?lang=ar>

- التي تم تناولها بالمنطقة الزرقاء، مشيرة إلى أنه تم العمل على ١٢ مبادرة من خلال الوزارات المعنية على مدار ١١ شهر لإطلاقهم خلال أيام المؤتمر بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
- وأكدت على أنه كان من الأهمية وضع ٣ مبادرات في قلب هذا المؤتمر في ظل ما يشهده العالم في ٢٠٢٢ من أزمات في الأمن الغذائي ومشاكل في الطاقة حيث كان لابد من توجيه رسالة من خلال هذا المؤتمر وهو أن الطاقة والمياه والغذاء هي أهم الاحتياجات الإنسانية ويتم وضعها في قلب تغيير المناخ، والعمل على تغيير ملف تغير المناخ من ملف سياسي إلى ملف يفي بالاحتياجات الإنسانية فيدون مياه وطاقة وغذاء لن يكون هناك حياة على كوكب الأرض، مشيرة إلى إطلاق مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام FAST بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة، ومبادرة تخص المياه AWARE ولأول مرة يتم إدراج تلك القضية من خلال مؤتمر المناخ، وملف الطاقة والانتقال العادل لها.
 - وتابعت أن المؤتمر شهد إطلاق وتخصيص ٣ مبادرات للقارة الإفريقية من خلال مبادرة الانتقال العادل للطاقة بإفريقيا، ومبادرة المرأة الإفريقية والتكيف مع تغير المناخ CAP بالتعاون بين وزارة البيئة والمجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - بوركينا فاسو، من خلال إتاحة وظائف للمرأة الإفريقية خاصة في الريف الإفريقي من خلال مشروعات صغيرة في مجال الطاقة والزراعة والمياه، إضافة إلى مبادرة المخلفات العالمية بحلول عام ٢٠٥٠ بين وزارة البيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و١٠ دول أفريقية، فضلا عن تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتسريع التحول المناخي (ENACT) وزارة البيئة / برئاسة مشتركة مع ألمانيا ودعم فني من الاتحاد الدولي لصون الطبيعة / اليابان، الاتحاد الأوروبي، ملاوي، باكستان، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥ مليار دولار أمريكي لتمويل خارطة الطريق لـ Nbs ، وتستثمر ألمانيا ١,٥ مليار دولار أمريكي سنوياً للحفاظ على التنوع البيولوجي.
 - وأضافت الدكتورة/ ياسمين فؤاد أن المسار التفاوضي شهد ولأول مرة إدراج بند الخسائر والأضرار في أجندة المؤتمر بعد رفض إدراج هذا البند لسنوات عديدة من قبل الدول المتقدمة، وإعلان إنشاء صندوق للتعويضات لتمويل الخسائر والأضرار، مضيفة أنه من ضمن النجاحات التفاوضية أيضا عدم وضع معايير تعسفية على الدول النامية لوضع خططها لخفض الانبعاثات أو تقديم خطط خفض الانبعاثات في قطاعات معينة.
 - وأضافت أنه من ضمن نجاحات مصر من مخرجات هذا المؤتمر فيما يخص الطاقة والغذاء والمياه هو الحصول على ١٥ مليار دولار من خلال عدد من الاتفاقيات لتمويل مشروعات برنامج " نوفي"، مشيرة أن ذلك يعد مكسبا في ظل ما نعانیه من مشاكل في عملية التمويل حيث كام من المهم أن يكون هناك حزمة واضحة من احتياجاتنا مرتبطة بأرقام، ومشيرة إلى اهتمام الدولة المصرية بإطلاق مصر الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠ وخطة المساهمات المحدثة وطنيا ٢٠٣٠ وحزمة من المشروعات بلغت ٢٦ مشروع تم تسميتهم "الطاقة والغذاء والمياه" وتقديمها للدول المانحة والمتقدمة، مضيفة أن مصر نجحت في حشد التمويل لبرنامج نوفي (ربط الطاقة والغذاء والمياه) تنفيذا جزئيا لخطة المساهمات الوطنية المحدثة وذلك من خلال منظمات التمويل الدولية بمبلغ حوالي ١٠ مليار دولار لبرنامج نوفي ونوفي + في مجالات الطاقة والزراعة والمياه متضمنا مشروعات لقطاع النقل، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، وجعل هذا البرنامج قصة نجاح للدولة المصرية ونموذج يحتذى به للدول النامية والإفريقية لإحداث توازن بين عمليتي التخفيف والتكيف.
 - وأضافت أن بند الخسائر والأضرار مستمر بالمؤتمرات اللاحقة وبناء على التوصية يقوم الصندوق الخاص بال خسائر والأضرار بالعمل على تشكيل لجنة بها ١٢ عضو من الدول النامية و ١٢ من الدول التقدمة لوضع آليات الحوكمة ومصادر التمويل وآلية العمل.
 - وتابعت الدكتورة/ ياسمين فؤاد، أنه على المستوى الإفريقي أبرز المؤتمر دور مصر الريادي لقارة أفريقيا من خلال تفعيل المبادرة الإفريقية للتكيف التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية، وذلك بعد النجاح في الحصول على دعم مالي تم تقديمه من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة بقيمة ١٥٠ مليون دولار واستضافة وحدة إدارة المبادرة بالقاهرة، وتعهد المملكة المتحدة بتقديم ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني كدعم مالي للبلدان الإفريقية الأكثر تأثراً بتغير المناخ، إضافة إلى تعهد المفوضية الأوروبية بمبلغ ١ مليار جنيه إسترليني لبرنامج لمساعدة أفريقيا على التكيف مع تغير المناخ وبناء قدرتها على الصمود.
 - واستعرضت وزيرة البيئة خطة منظومة المخلفات على المستوى الوطني مضيفة أنه بناء على قانون المخلفات والذي تم إقراره واعتماده من مجلس النواب ولائحته التنفيذية تم توضيح دور وزارة البيئة التخطيطي والتنظيمي والرقابي لعملية إدارة المخلفات الصلبة بأنواعها الـ ٤ من مخلفات البناء والهدم ومخلفات البلدية والمخلفات الخطرة (الالكترونية والطبية) والمخلفات الزراعية، مضيفة أن مخلفات البلدية (القمامة) تم الانتهاء من المخططات لـ ٢٧ محافظة، وعقود التشغيل مع القطاع الخاص سواء لعمليات الجمع والنقل والتدوير، وتم العمل على إقرار تعريف تحويل المخلفات لطاقة ٤٠ قرش لكل كيلو وات ، وبدء ترخيص الشركات العاملة في منظومة المخلفات، وسيتم ادخال استثمارات لحوالي ٨ مناطق في الجمهورية ، كمرحلة أولى كل مستثمر تبدأ بمنطقة ابو رواش، ويخصص دور الوزارة في اختيار التكنولوجيا ، شكل العقد ، تقييم العقد ، توصيل المستثمر للمحافظة ، التأكد من قيامه بإمضاء العقد و حل أي مشكلة قد تواجهه.
 - وتابعت الوزيرة أن منظومة البناء والهدم تم الانتهاء من المخطط الخاص بها وعرضها على فخامة رئيس الجمهورية وعمل أول نموذج لأول تكنولوجيا للكسارات لتحويل مخلفات البناء والهدم الى منتجات ، مضيفة أنه تم العمل على

منظومة المخلفات الزراعية ومنها منظومة قش الأرز من خلال تدويره وتحويله إلى سماد وأعلاف لافقة إلى أن ذلك ساهم في الحد من السحابة السوداء التي كانت تورقنا كل عام خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، وفيما يخص المخلفات الالكترونية أشارت وزيرة البيئة أن هناك ١٨ مصنع تم إصدار ترخيص رسمي لهم من الوزارة لتدوير المخلفات الالكترونية، والعمل على منظومة المخلفات الطبية مع وزارة الصحة لاستبدال التكنولوجيات المستخدمة في تدوير المخلفات الطبية داخل المستشفيات إلى تكنولوجيات أكثر تطوراً وعمل منظومة لإشراك القطاع الخاص للتخلص من المخلفات الطبية.

- ومن جانب آخر التقت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة بالسادة أعضاء لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب برئاسة النائب طارق رضوان، حيث استعرضت جهود الوزارة في مجال حقوق الانسان، وما تقوم به وحدة حقوق الانسان بوزارة البيئة من أعمال ودورها في تلبية طلبات وشكاوى المواطنين، موضحة أن وحدة حقوق الانسان هي وحدة موجودة داخل مبنى وزارة البيئة بنفس مقر الإدارة العامة لخدمة المستثمرين وقد تم إنشائها عام ٢٠١٩، بهدف خدمة جميع المواطنين في المقام الأول وتدور أعمالها حول هدف واحد وهو حق الانسان في التمتع ببيئة صحية ونظيفة وأمنة وهو الهدف السامي الذي تهدف وزارة البيئة إلى تحقيقه دائماً، وقد تمكنت الوزارة من الرد على نسبة ٩٨,٥% من الشكاوى الواردة لها.
- وأشارت وزيرة البيئة أنه وفقاً لقانون البيئة فإن المهام الموكلة لوزارة البيئة هي في المقام الأول مهاماً تتعلق بوضع استراتيجيات وسياسات لضمان الحفاظ على البيئة، وأن دور الوزارة ليس تنفيذياً إلا فيما يخص المحميات الطبيعية، لكن هناك وزارات أخرى يرتبط عملها بوزارة البيئة ولها الشق التنفيذي، لافتة إلى تحول دور الوزارة من جهة رقابية لجهة تحاول وضع الحلول للأزمات البيئية.
- وأوضحت وزيرة البيئة أن وحدة حقوق الانسان التابعة للوزارة تقوم بالتنسيق مع كافة إدارات جهازي شئون البيئة وتنظيم وإدارة المخلفات، للتأكد من تحقيق أهدافها، حيث تنسق الوحدة مع وحدة المؤشرات والمتابعة لإصدار المؤشرات السنوية الخاصة بالوزارة، مشيرة إلى أنه تم تنفيذ عدد ١١٦ محطة لرصد نوعية الهواء موزعة على الجمهورية بهدف السيطرة على تلوث الهواء في كافة انحاء الجمهورية وليس القاهرة فقط، لافتة إلى أنه تم ربط مصانع الأسمنت في حلوان والأسمدة والبتروكيمياويات بالشبكة القومية لضمان عدم خروجهم عن المعايير البيئية وإذا حدث زيادة في حجم الانبعاثات نقوم بخفض الاحمال، وقد ساعدت هذه الوسيلة في السيطرة على السحابة السوداء، لان قش الأرز ليس فقط المتسبب في السحابة السوداء ولكن هناك مسببات أخرى.
- وخلال الجلسة أوضحت الدكتورة/ ياسمين فؤاد أن وزارة البيئة تبنت توجهاً بدأ منذ عامين وهو نشر المعلومات الخاصة بتلوث الهواء، وبيانات جودة الهواء على الصفحة الرسمية للوزارة وعلى صفحات التواصل الاجتماعي للوزارة تتضمن نصائح لأصحاب الأمراض التنفسية وكبار السن بعدم النزول في حالة وجود نسب عالية للتلوث وزيادة في نسب الاتربة، لافتة إلى اتباع الوزارة لتقنية الانذار المبكر التي يمكن من خلالها التنبؤ بجودة الهواء خلال عدة شهور قادمة ومعرفة حالة الرياح والسكون نظراً لكون السكون يتسبب في تركيز الملوثات، وهو ما يجعلنا نحدد المدى الزمني لعمل فرق منظومة السحابة السوداء كل عام.
- وقد تناولت وزيرة البيئة خلال الجلسة جهود وزارة البيئة للحد من التلوث بكافة أشكاله، موضحة جهود الوزارة في البرنامج القومي لإعادة تأهيل البحيرات، حيث تقوم الوزارة برصد نوعية المياه والعمل على وقف الصرف الصناعي المباشر على البحيرات المصرية، وقد تم وقف عدد ٣٩٥ منشأة تصرف صرف مباشر على البحيرات المصرية، كذلك قمنا بتقديم حزم دعم للمصانع من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي سواء منح أو دعم فني أو قرض بقيمة ٣% على مدى ١٠ سنوات.
- وذكرت وزيرة البيئة خلال الجلسة جهود الوزارة أيضاً لدعم المجتمع المحلي في المحميات الطبيعية، من خلال إعطاء حق ممارسة النشاط للقبائل الموجودة داخل المحميات الطبيعية لتقديم خدمات تتعلق بالمأكولات وبيع المنتجات اليدوية، حيث أصبح لديهم وظائف وأصبحوا حراس للمحمية كحماية وادى الجمال، يمثل ٧٠% من العاملين بها من السكان المحليين، كما أعطينا حق انتفاع ١٠ سنوات للقطاع الخاص داخل المحميات حيث بدأنا بمحمية نبق من خلال وجود قطاع خاص بها يقوم بعمل تطوير لمركز الزوار لخدمة السياح، وكذلك محمية رأس محمد حيث تم عمل مطعم وكافيتريا، وكل هذه الأنشطة تشترط تشغيل السكان المحليين.
- وفي مجال التفتيش البيئي على المنشآت الصناعية، أوضحت الدكتورة ياسمين فؤاد أنه تم التفتيش على عدد ٥٠٠ منشأة هذا العام، مؤكدة أن الوزارة لا تقوم بغلق المصانع مباشرة بل تعطى مهلة لتوفيق الأوضاع بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية، وقد تم تقليص مدة مراجعة الدراسة البيئية إلى ١٥ يوم وبالنسبة لمحطات المحمول حوالى ١٠ أيام بالتنسيق مع الجهات المعنية، كما قامت الوزارة بوقف الصرف الصناعي للمنشآت التي تصرف على خليج السويس وتم عمل برنامج مع وزارة البترول بقيمة ٧ مليارات جنيه لتوفيق الأوضاع لإنشاء محطات لمعالجة الصرف الناتج عن هذه المنشآت، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بعدد ٩ منشآت وجارى الانتهاء من عدد ٣ منشآت أخرى بنهاية العام ليصل العدد إلى ١٢ منشأة.
- وتابعت الدكتورة ياسمين فؤاد أن الوزارة قامت بتغيير نظام الموافقات البيئية وسيكون هناك نظام مختلف للحصول على الرخصة البيئية حيث سيتم إتاحة الاشتراطات وعلى صاحب المشروع تطبيقها، كما وضعنا مجموعة من الأدلة الإرشادية للمشروعات الصغيرة يجب الالتزام بها لإقامة أي مشروع وإذا لم تنفذ سيكون ذلك مخالفة، مشيرة أن هناك العديد من مجالات الاستثمار البيئي يمكن للشباب والمصنعين الدخول فيها مثل تدوير المخلفات وبدائل

البلاستيك ، موضحةً ان قانون الاستثمار الجديد قدم حوافز استثمارية لأربع حزم من المشروعات وهي (المخلفات ، بدائل البلاستيك ، الهيدروجين الاخضر ، الطاقة الجديدة والمتجددة) وتتضمن حوافز استثمارية لتلك المشروعات.

وأشارت الوزارة إلى ما قامت بها الوزارة من جهود للاستعداد لمؤتمر المناخ ورفع الوعي البيئي بقضية التغيرات المناخية، سواء من خلال الاعلانات التلفزيونية التي تم بثها، أو من خلال الحوار الوطني الذي أطلقته الوزارة لكافة أطياف المجتمع من امرأة وشباب وأطفال ومجتمع مدني، كما تم عمل نموذج محاكاة لمؤتمر المناخ لشباب الجامعات قبل المؤتمر، بالإضافة إلى ذلك قامت الوزارة بدمج البعد البيئي وبعد تغير المناخ بالمناهج التعليمية.

وأكدت وزيرة البيئة أنه فيما يخص مشاركة المجتمع المدني ونشطاء البيئة بمؤتمر المناخ، فقد حرصنا على إتاحة الفرصة لهم شأننا شأن الدول الأخرى المستضيفة للمؤتمر ، و نجحنا في ادخال ٣ آلاف جمعية للمشاركة في المؤتمر، كما تم عمل مراجعة لعدد ١٣٨ جمعية بجانب المسجل فعليا من الأمم المتحدة بالمنطقة الزرقاء، وأتاحنا الفرصة لعدد أكبر من الجمعيات داخل المنطقة الخضراء وهي المنطقة التي تتبع الحكومة المصرية ، وكان هناك خيمة خلال ٤ ايام للمؤتمر مخصصة للجمعيات الأهلية ، كما خصصنا يوم للمجتمع المدني داخل المنطقتين الخضراء والزرقاء ، مشيرة إلى ما تم نشره على موقع الاتفاقية بالأمس ، حيث تم تدوين أن مؤتمر المناخ بشرم الشيخ هو أكبر مؤتمر منذ بدأ الاتفاقية من حيث العدد والصدى والتنظيم والمحتوى الفني.

● وزير المالية: صرف ٤٢,٥ مليار جنيه مساندةً تصديرية لـ ٢٥٠٠ شركة^٩

أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أن هناك تكليفاً رئاسياً بالاستمرار في مساندة القطاع التصديري؛ رغم الظروف الاستثنائية شديدة الصعوبة التي يعانها الاقتصاد العالمي، وتفرض ضغوطاً على موازنات مختلف الدول، بما فيها مصر .

أوضح أن الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة لم ولن تعرقل مسيرة دعم الصادرات في مصر، رغم أنها تحديات مركبة وتتشابك فيها تداعيات جائحة كورونا، مع الآثار السلبية للحرب بأوروبا، بما في ذلك الموجة التضخمية الحادة، ومكافحة التغيرات المناخية، التي تؤدي إلى أعباء تمويلية إضافية على الاقتصاديات الناشئة، في وقت بات فيه طريق الوصول للأسواق الدولية لتغطية الفجوة التمويلية، أكثر صعوبة وكلفة.

أضاف الوزير، أن الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ حتى الآن، شهدت إطلاق عدة مبادرات لرد الأعباء التصديرية المستحقة للمصدرين، لدى صندوق تنمية الصادرات، وقد تم صرف ٤٢,٥ مليار جنيه «مساندة تصديرية» لـ ٢٥٠٠ شركة؛ على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لدوران عجلة الإنتاج وتمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، بما يؤدي إلى تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وتحقيق حلم الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات».

أوضح الوزير، أنه سيتم اليوم الخميس، صرف ٢,٥ مليار جنيه، الدفعة الثانية لـ ٥٨٤ شركة، تمثل باقي الشركات المصدرة المنضمة للمرحلة الخامسة من مبادرة «السداد النقدي الفوري لدعم المصدرين»، وبذلك يبلغ عدد الشركات المستفيدة من هذه المرحلة ١٦٥٣ شركة بإجمالي ٩,٧ مليار جنيه خلال الشهرين الماضيين.

⁹ <https://gate.ahram.org.eg/News/3889360.aspx>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap: تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبطاً بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- السيدة الاستاذة / نيفين جامع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حريصون على تعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول العربية¹⁰.
- أكدت السيدة الاستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حرص الجهاز على تعزيز أوجه التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية الأشقاء وتبادل الخبرات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة بوجه عام والعمل على النهوض بقطاع الحرف اليدوية والتراثية بوجه خاص، وفتح آفاق تسويقية جديدة لأصحاب المشروعات اليدوية والتراثية بما يعكس على استقرار تلك المشروعات ونموها.
- وأوضحت أن عددا من أصحاب المشروعات التراثية من عملاء الجهاز يشاركون في فعاليات النسخة ٢٣ للصالون الدولي للصناعة التقليدية (SIAT 2022) المقام بالجزائر خلال الفترة من ٢٤ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر، وذلك استمرارا لجهود الجهاز في إشراك أصحاب هذه المشروعات في مختلف المعارض المحلية والإقليمية لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.
- وشددت على أن الجهاز يقوم بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات المعنية في الدول الأشقاء لتقديم مختلف أوجه الدعم المالي والفني للمشروعات اليدوية والتراثية ومساعدة أصحابها على تطوير منتجاتهم لأهمية هذه المشروعات في توفير فرص عمل كثيفة لائقة ومستقرة للشباب وللمرأة، ولكونها تعبر عن الهوية والثقافة المصرية العريقة.
- وأشارت إلى أن اهتمام الدولة وتوجيهاتها برعاية هذا القطاع ودعمه تأتي لقدرته على توفير فرص عمل كثيفة خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد، ولأن المنتجات التراثية تشكل مورداً مالياً ضخماً للعديد من دول العالم كما أن هذه النوعية من المنتجات لها مقومات تسويقية عالية في مصر ومطلوبة عالمياً.

10

[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹¹ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1172541.html>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

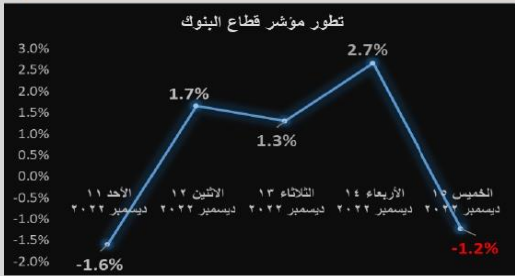


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية تراجعاً بنسبة -1.5% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 15 ديسمبر 2022، مقارنةً بانخفاض قدره نسبة -1.7% في بداية الأسبوع. كما انخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.6% مقارنةً بارتفاع قدره 0.6% في بداية الأسبوع.

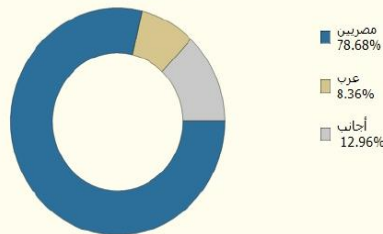


سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -1.2% مقارنةً بنسبة 1.6% في بداية الأسبوع، كذلك تراجع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -1.8%، مقارنةً بارتفاع بنسبة 7.3% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين

المصريون مقابل الأجانب



رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (1) يوضح أن مصر الخامسة عالمياً في مؤشر استخدام الطاقة:

مصر الخامسة عالمياً في مؤشر استخدام الطاقة طبقاً لمؤشر أداء تغير المناخ 2023

ترتيب مصر خلال 2023 في مؤشر أداء تغير المناخ بـ 59.37 نقطة، وذلك مقارنة بالمرتبة الـ 21 خلال 2022 بـ 59.74 نقطة.

20



ترتيب مصر في أهم المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء تغير المناخ

السياسة
المناخية

29
2022

25
2023

استخدام
الطاقة

11
2022

5
2023

منهجية المؤشر:

- يقوم المؤشر على 4 محاور رئيسية تضم 14 مؤشراً فرعياً.
- يضم المؤشر 63 دولة على مستوى العالم، وتتراوح معدل النقاط بين (0 الأقل، 100 الأفضل).



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: مؤسسة جيرمان ووتش، نوفمبر 2022



■ انفوجراف (2) يوضح أن أكبر مزارع الرياح في العالم سيتم تشييدها بمصر:

مصر تشيد واحدة من أكبر مزارع الرياح في العالم



التكلفة:

11 مليار دولار



تاريخ الانتهاء:

2030



تاريخ البدء:

2024



المسؤولون: شركتا "مصدر" الإماراتية و"إنفيتي" المصرية



الموقع: الصحراء الغربية في مصر



القدرة: 10 جيجا وات



المشروع يزيد فرص مصر في تصدير كميات من الكهرباء إلى أوروبا والسعودية والسودان وليبيا

القدرة الإنتاجية للمشروع توازي خمس ما تملكه المملكة المتحدة حالياً من جميع أشكال الطاقة المتجددة.



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: بلومبرج، نوفمبر 2022

